

بالتجزيات والكل مجمل على الجزئي كما في قولنا زيد انسان مجازا فلا وكل
 حيث لا يقال لكل سكينين والكل موجود في الخارج ولا شيء من الكل
 موجود في الخارج واتجاه الكل مناهية وجزئيات الكل غير متناهية
 والكل هو الله لا يمتنع نظيره موجودا ووقع الشك فيسواء استحالة
 وجوده في الخارج كاجتماع الضدين وامكن وقوعه من غير ذلك
 وجعل من باقوت او وجد منه واحد مع اسكان غير كالتعليق كان
 كثيرا منها كما لا انسان او غير مناهة كالعدد والكل طبيعي وتطوي
 وعقل فالانسان مثله فيه حقيقة من الحيوانية ما اذا اطلقنا عليه
 كل فيصيرنا ثلث اعتبارات احدى هان براد به الحقيقة التي يشارك
 بها الانسان غير هذا هو الكل الطبيعي وهو موجود في الخارج فانه
 جزء الانسان الموجود وجزء الموجود موجود والتا في ان براد براد
 غير مانع من التسمية هذا هو الكل المنطقي وهذا لا وجود له
 تسمية والتا لشان براد بالامر ان معا والحقيقة التي يشارك بها
 الانسان غير مع كون غير مانع من التسمية وهذا ايضا لا وجود له
 لاشتماله على ما لا يتناهى في ذهب الا لا طون الى وجوده والكليات
 عندنا الناطقة هي الجنس كالجوانية والنوع كالانسانية والقصل
 كالتامة يرددون بها القوة المتكدة ضد كل الاخر وتخرج المبدأ
 والخاصة كالسكة والعربان العام كالتصانحكية والكل ان استوت
 افراده كالانسان بالنسبة الى افراده فمواظب لخواص افراد معناه
 فيه وان كان بعض معانيه اوليه من البعض كالتامة في المتل
 والعام اوافد من البعض كالوجود في الواقع لكن فيشكل في التسمية
 الفاعلية انه متواظب نظرا لجملة اشتراك الافراد في اصل المعنى
 متواظب لفظيا للاختلاف وان تعدد اللفظ والمعنى كالانسانيات
 والفرس فبما ينحصر في احد اللفظ من سلب الاخر لبيان معناها وان
 احد المعنى ون اللفظ فترادف لهما فيهما حتى يتوجه على معنى
 واحد وان احد اللفظ ون المعنى كالتسوية لا اشتراك المعاني فيه
 وقد يطلق الكل على الصور العقلية ومعنى مطا بقية الكثيرين هو
 ان الامر المعنى اذا تقيس بتخصيص في معين كان ذلك الجزئي بعينه
 وان جرد ذلك الجزئي عن مستقيا كان ذلك الامر الكل بعينه وقد
 يطلق على الامر للوجود في ضمن التخصيص على الجنس والتفصيل والنوع
 فمعنى مطا بقية الكثيرين وجوده في ضمن كل من جزئياتها بواسطة

نحو

نحو الوجود في ضمن الجزئيات والكل قبل الكثرة كثرة الحقائق الكلية
 في العلم الا لا في ومطابقه ككثيرين هي مطابقة لجموع الجزئيات لانه
 عينه واتما حصل التعداد والتكثير بسبب كثرة التخصيص نظير ذلك
 مطابقة التخصيص جميع الصور الرئيسية في الاربعة عين كل من تلك
 الصور واتما الفرق بعد الموصول في المراد وحصول الصور فيها وكل
 بعد الكثرة كوجود الحقائق الكلية في العلم بالحدوث ومطابقه ككثير
 هي من كل واحد من تلك الجزئيات اذ جرد عن شخصيات يكون عين الت
 الكل نظير ان كل واحد من الصور الحاصلة في المراد اذا قطعت نسبتها
 عن المراد يبقى صورة واحدة والكل مع الكثرة تخفف الحقائق في الاعيان
 وتقطع مطابقة الشمس لكل واحد من الصور الحاصلة في المراد
 كان كما قالنا انما امر الاطال لانه كل شيء داخل تحت الكون ومن ثم
 صغرها نظير فاليسمى لها وهي تدعى على الزمان الماضى قريبا وبعد
 من غير تمييز لانه في الحال ولا في الازالة وصار معناه لا يتناول
 الحال وهذا لا يجوز ايضا لانه بل بقا ان كان الله وخصر صا لا يتصرف
 بالاشتمال بل يكون متشاقدا اليه وهذا معنى متفرع على الانتقال من
 معناه وكذلك معنى كانه في كانه الله عليه استمر الفاعل على العاقل
 المبرهنه مستمرا عليها فهذا نصف الحبري كالمعنى والتميز ان كانت
 حرف ان اعتبار الضمير الاصل في دلالة الفعل على معناه ولا يتقبل
 بالوشية والتخلف في كانه في قوله تعالى كيف تكلمين كانه في العهد
 حسبها هل هي تامة اونا خاصة فقال بعضهم انها تامة وصحتها
 على الحال ولا يجوز ان يكون ناقصة اذ لا اختصاص صدقك بعينها
 لانه الكلية المهدية ولا يحجب تكلمين كان في حال الصبح والصبح
 انما في الازالة وكونها تامة بمعنى وحدها وحدها بعد ان يتسبب
 ابتداء في العهد وكما لما انقطع واصبح واخواتها لما لا يتقطع لغوا صبح
 زيدتغيا وهو غنى في وقت اخبارك عزيز تقطع غناه وكان التامة
 بمعنى وحدها وحدها الشيء والتا خاصة بمعنى وحدها وحدها موصوفة
 الشيء بالشيء والراد في التفسير لثاني حدوث موصوفة احد المرز
 بالامر فادرجه لم يكن الامر الواحد فها لا بد من ذكر الاسماء
 حتى يمكن تسمية الموصوفة اعيانها بالآخر وكان الناقصة للدلالة
 فيها على عدم سابق ولا لاحق بل اللغز وكذلك تسبقها في موعدا مثل
 كان زيد كذا وبها هو وارثا هو وارثا كان الله غفورا وانما كان فعلا ظاهره لعلنا

كان